



بيان
الجمهورية اليمنية
يلقيه إسماعيل محمد يحي المعبري
أمام
اللجنة الأولى
المعنية بترع السلاح والأمن الدولي
(المناقشة العامة)
الدورة (61) للجمعية العامة للأمم المتحدة

9 أكتوبر 2006م

نيويورك

سعادة الرئيسة:

بداية أعرب لكم باسم وفد بلادي عن أحر التهاني بمناسبة إنتخابكم رئيساً لأعمال هذه اللجنة الهامة، وأني على يقين من أنكم سوف تديرون أعمالها بإقتدار وحنكة للوصول إلى نتائج مثمرة.

مؤكداً إستعداد وفد بلادي للتعاون معكم بُغية تحقيق تقدم ملموس في كافة القضايا الموضوعية على أجندة أعمالنا لهذه الدورة.

كما لا يفوتني هنا أن أبارك لباقي أعضاء المكتب على إنتخابهم، والشكر موصول كذلك لسعادة وكيل الأمين العام لشئون نزع السلاح على بيانه الهام. والجهود التي يبذلها في سبيل إيجاد زخم دولي لوقف التسابق في مضمار التسلح وتعزيز فعالية آليات نزع السلاح.

سعادة الرئيسة:

يحدونا أمل في الوصول بأعمال هذه اللجنة إلى غايتها النبيلة والسامية، وأمر ذلك ممكن إذا ما تحلت جميع الوفود بمرونة مقترنة بالإرادة السياسية للخروج من حالة الشعور بالإحباط التي تخيم على أعمالنا في ظل الجمود السائد جراء عدم تحقيق تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

سعادة الرئيسة:

إن حكومة بلادي إذ تقف إلى جانب كافة الجهود المخلصة الهادفة للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل، لتؤكد في ذات الوقت على حق جميع الدول في إستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً للضوابط الدولية التي تشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيسة:

إن تدمير أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية ستظل موضوعاً ويلاحق شديد على أجندة أعمال جننتنا هذه، لإرتباط ذلك بقضايا تعزيز السلم والأمن الدوليين الذي من أجله أنشئت الأمم المتحدة، وأن هناك إمكانية لتحقيق ذلك إذا ما تم التعاطي مع هذا الأمر بشفافية، وتجنب إنتهاج معايير مزدوجة من قبل الدول الأكثر فعالية في هذا المجال، حيث يتعين إتخاذ مواقف متوازنة ومتسقة بين نزع الأسلحة النووية والحد منها.

وفي هذا السياق فإن حكومة بلادي دعت وستظل تدعو باستمرار إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل إدراكاً منها بأهمية ذلك لخلق مناخات إيجابية تساعد على بناء الثقة وتجعل المنطقة مبنياً من دخول دولها في حلبة سياق التسلح الأمر الذي من شأنه أن يزيد الأوضاع فيها إضطراباً وخطورة ليس على دول المنطقة فحسب، ولكن تداعيات ذلك حتماً ستؤثر على مختلف أنحاء المعمورة نظراً لحساسية الموقع الجغرافي وإرتباط ذلك بالمصالح الحيوية العالمية، وهو ما يعني ضرورة إلتزام جميع الدول الأطراف في المحادثات، الإبقاء على أبواب المفاوضات مشرعة وإعتماد آليات الحوار لإيجاد الحلول المناسبة لموضوع الملف النووي الإيراني.

سعادة الرئيسة:

إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط أمر جدير بإهتمام ودعم الأسوة الدولية لما له من إنعكاسات إيجابية على الأمن والإستقرار الدوليين.

وإذ تعرب حكومة بلادي عن الأمل في تحقيق ذلك لتبدي قلقها من الوضع الغير آمن الذي تعيشه هذه المنطقة نتيجة بقاء إسرائيل خارج منظومة منع الإنتشار النووي، ولذا فإنه يتعين على إسرائيل الإنضمام الفوري إلى معاهدة حظر الإنتشار

النووي، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل وفقاً لإتفااق الضمانات المطبق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيسة:

في إطار الحديث الجاري عن تحسين فعالية هذه اللجنة، وأطر عملها فإن حكومة بلادي تؤكد على أهمية مبدأ التعددية في معالجة مسائل نزع السلاح وذلك عبر تعزيز آليات نزع السلاح المتعدد الأطراف، وإيجاد آلية واضحة لإجراءات تعزيز بناء الثقة لتحقيق نزع السلاح العام.

ختاماً سعادة الرئيسة يأمل وفد بلادي أن تسهم مداوالات اللجنة وقراراتها في تحقيق تطلعات كافة الشعوب في تحقيق الأمن والسلام والإستقرار.

وشكراً سعادة الرئيسة